



جمهورية العراق
المجلس الأعلى للسكان

الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية

الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية

٢٠١٤

يشكر المجلس الأعلى للسكان
صندوق الأمم المتحدة للسكان - مكتب العراق لدعمه إعداد وتصميم هذه الوثيقة



تقديم

من اجل مستقبل أفضل للأجيال، ولدفع عملية التنمية للأمام بإتجاه تحقيق العيش الكريم والرفاه الإجتماعي، ولتحسين نوعية الحياة لجميع السكان، وفي ظل غياب سياسات سكانية واضحة المعالم في العراق على مدى عقود من الزمن، إقتضى أن تتبنى الدولة على أعلى المستويات تأسيس مجلس أعلى للسكان، وتؤلي مسؤولية رعايته.

وحرصاً من هذا المجلس على أخذ دوره في صياغة وثيقة وطنية للسياسات السكانية تبنى على تحليل موضوعي دقيق لواقع السكان في العراق وتضع رؤيتها وأهدافها كي تكون دليل عمل تستجيب لتوجهاته الخطط الاستراتيجية والسياسات التنموية تحقيقاً للهدف الأسمى من هذه الوثيقة في تحقيق مستوى معيشي افضل لسكان العراق.

أقرت الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية التي اعدتها اللجنة الوطنية للسياسات السكانية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٩، ويؤكد المجلس ان المراجعة الدورية للوثيقة أمرٌ ضروريٌ يضمن تكييف الرؤية والأهداف متى ما اقتضت المراجعة ذلك. كما ان المأمول تطوير بنية السياسات السكانية وأبعادها والمجالات التي ينبغي التركيز عليها مرحلياً عند صياغة سياسات سكانية مستقبلية.

والله ولي التوفيق

نوري كامل المالكي

رئيس مجلس الوزراء

رئيس المجلس الأعلى للسكان

2014/1/29

محتويات الوثيقة

مراحل اعداد الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية

مقدمة

١. التحديات الراهنة لأوضاع السكان في العراق

٢. الإطار المؤسسي، مفهوم ومبادئ السياسات السكانية

١.٢ الإطار المؤسسي للسياسات السكانية

٢.٢ المفهوم والمبادئ الأساسية للسياسات السكانية

٣. التوجهات العامة للسياسات السكانية

٤. رؤية وأهداف السياسات السكانية

١.٤ الرؤية

٢.٤ أهداف السياسات السكانية

٥. المحاور والأهداف التفصيلية:

المحور الأول - الصحة الانجابية

المحور الثاني - التعليم

المحور الثالث - تمكين المرأة

المحور الرابع - الشباب

المحور الخامس - السكن

المحور السادس - الهجرة الداخلية والدولية والمهجرين

المحور السابع - البيئة

المحور الثامن - الفئات السكانية الهشة (السكان المسنون، السكان ذوو الأعاقة والأحتياجات الخاصة)

المحور التاسع - البحوث والدراسات وقواعد البيانات السكانية

المحور العاشر - تعزيز الشراكات

الخاتمة

الوضع الديموغرافي في العراق (مؤشرات مختارة)

مراحل اعداد الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية

١. طرح موضوع اعداد الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية امام المجلس الأعلى للسكان الذي تم تشكيله استنادا الى موافقة رئاسة الوزراء بموجب الأمر الديواني الصادر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم بـ ق/٢/٢٠٢٢/٤٧٢٢ . . . في ٢٠١٣/٢/١٧ برئاسة دولة رئيس الوزراء وعضوية كل من السادة وزراء التخطيط والمالية والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية والاعمار والسكان وحقوق الانسان ووزيرة الدولة لشؤون المرأة والشباب والرياضة والتربية والتعليم العالي والثقافة والتخطيط في حكومة اقليم كردستان ورؤساء دواوين اللواقف كافة ومقرر من وزارة التخطيط/ رئيس اللجنة الوطنية للسياسات السكانية لأستحصال الموافقة على الأعداد.
٢. كُلفت الأستاذة الدكتورة آمال شلاش بأعداد مسودة الوثيقة الوطنية بدعم من صندوق الامم المتحدة للسكان.
٣. تمت مراجعة مسودة الوثيقة من قبل اعضاء اللجنة الوطنية للسياسات السكانية التي تشكلت استنادا الى موافقة رئاسة الوزراء بموجب الامر الديواني الصادر من الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ١٠٨٨٠١ في ٢٠١٩/٩/٢٤ من وزارات التخطيط، العمل والشؤون الاجتماعية، الشباب والرياضة، حقوق الانسان، الصحة، التربية، التعليم العالي والبحث العلمي، الدولة لشؤون المرأة، الهجرة والمهجرين والمالية ودواوين اللواقف كافة وخبراء وباحثين وممثلين عن المحافظات ومنظمات المجتمع المدني.
٤. كُلف الدكتور خالد الوحيشي/ مدير ادارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة في جامعة الدول العربية سابقا من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان بمراجعة مسودة الوثيقة بما ينسجم ومنهجيات الوثائق الدولية في هذا المجال.
٥. تم اعادة مراجعة الوثيقة من قبل اعضاء اللجنة الوطنية للسياسات السكانية بحضور الخبير الدولي.
٦. أُنجزت الصياغة النهائية للوثيقة من قبل الدكتور مهدي محسن العلق/ رئيس اللجنة الوطنية للسياسات السكانية والست عقود حسين سلمان/ المدير التنفيذي للسياسات السكانية في وزارة التخطيط..
٧. تم اقرار مسودة الوثيقة من قبل معالي وزير التخطيط ورفعها الى المجلس الأعلى للسكان.
٨. تمت المصادقة على الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية في الاجتماع الثاني للمجلس الأعلى للسكان المنعقد بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٩ برئاسة دولة رئيس الوزراء نوري كامل المالكي.

مقدمة

انطلاقاً من المبادئ العامة التي أقرها الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وتناسقاً مع القيم الإجتماعية والثقافية للمجتمع العراقي، واسترشاداً بالوثائق والمقررات الدولية ذات العلاقة ومنها توجهات الأهداف التنموية للألفية وخطة العمل الدولية للسكان والتنمية، يأتي إعداد هذه الوثيقة، التي تضع قضايا السكان على قمة أولويات التنمية في العراق، كي تنبّه إلى الفجوة بين معدل نمو السكان وتوزيعه الجغرافي من جانب، ومدى فاعلية سياسات استخدام الموارد والنمو الاقتصادي من جانب آخر. وتحدد المبادئ والأهداف التي تتبناها الدولة للتأثير على الوضع السكاني والمتغيرات السكانية، بما فيها النمو السكاني وعناصره الرئيسية، أي الخصوبة والوفاة والهجرة الداخلية والخارجية، والتوزيع الجغرافي للسكان داخل البلد، والتركيب السكاني والتغيرات الحاصلة فيه. وتتطلع وثيقة السياسات السكانية إلى تعزيز مهمة التخطيط الهادفة إلى تحسين خصائص السكان التعليمية والصحية، فضلاً عن توفير الخدمات العامة والسكن اللائق في بيئة طبيعية صحية.

في هذا الإطار تم صياغة هذه الوثيقة بشكل مكثف وموجز حيث تضمنت عرضاً للإطار المؤسسي للسياسات السكانية ومفهومها والمبادئ التي تقوم عليها والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها، إلى جانب تعريف بالرؤية وبالتحديات السكانية. وقد تم الاعتماد في إعداد هذه الوثيقة على استقرار دقيق لواقع المؤشرات الاحصائية ذات الصلة والاكثر حداثة، إلى جانب الاستراتيجيات القطاعية.

١. التحديات الراهنة لأوضاع السكان في العراق

ترتب على تردي الأوضاع الاقتصادية والبيئية خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين تداعيات سلبية واسعة على خطط التنمية وعلى الوضع النوعي للسكان وخصائصهم. وتعكس الصورة الماثلة بالأرقام أن كثيراً من تلك الخصائص كالأمية، واعتلال الصحة، والوفيات، خاصة بين الاطفال والأمهات، وسوء التغذية، والخصوبة العالية، والبطالة، وبالذات بين الإناث والشباب، والتدني في الإنتاجية وخاصة في القطاعات الريفية والزراعية، وانتشار الفقر، وتحديات شحة المياه، وغيرها من الظواهر تشير إلى ضرورة اعتماد رؤية استراتيجية تجاه قضايا السكان. كما أن استمرار الزيادة السكانية بمعدلات عالية من شأنه ان يساهم في الضغط على الموارد المتاحة وعلى الخدمات والمؤسسات والبنى التحتية. ذلك ما يستوجب تعزيز الاهتمام بالقضايا السكانية وصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات سكانية وإنمائية على النحو الذي يتحقق به التناسق بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام، وبلوغ هدف تحسين نوعية الحياة لجميع السكان، وتحسين مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي.

ومن ابرز التحديات التي تستدعي وضع واعتماد سياسات سكانية:

١. ضعف سياسات ادماج قضايا السكان في الخطط الوطنية والاستراتيجيات القطاعية.
٢. ضعف ادماج القضايا السكانية التي تخص الشباب والمراهقين بالمقررات المدرسية.
٣. معدلات عالية للنمو السكاني والخصوبة نتيجة عدم ادراك التأثيرات السلبية للفترة المناسبة بين الولادات في اضعاف اوضاع الاسرة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وفي تراجع الازدحام الصحي للأمهات والاطفال.
٤. ارتفاع معدلات وفيات الامهات والاطفال الرضع والاطفال دون الخامسة من العمر.
٥. انتشار القيم والتقاليد المشجعة للزواج المبكر بما ترتب عليه من انعكاسات سلبية عديدة على صحة الام وصحة الابناء وتربيتهم.
٦. النزوح والتهميش بمعدلات عالية ادت الى اختلالات مهمة في التوزيع الجغرافي للسكان وتوسع في احزمة المدن الفقيرة (العشوائيات) وفي الكثافة السكانية وفي تدهور البيئة في الحضر عامة.
٧. ارتفاع هجرة الكفاءات الوطنية الى الخارج وبالأخص هجرة الكفاءات العاملة في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والبحث العلمي، مما كان له تداعيات سلبية عدّة على اداء هذه القطاعات.
٨. ليزال البعد البيئي غالباً مما اسهم في استمرار انخفاض الوعي البيئي بين السكان.

٢. الإطار المؤسسي و مفهوم و مبادئ السياسات السكانية

١.٢ الأطار المؤسسي

١. ضمن الإهتمامات بالقضايا السكانية وارتباط هذه الأخيرة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تم العمل على تحديد الإطار المؤسسي الذي يهدف إلى وضع وتنسيق وتنفيذ السياسات السكانية في العراق بدءاً من تشكيل اللجنة الوطنية للسياسات السكانية عام ٢٠٠٩، ثم تشكيل المجلس الأعلى للسكان عام ٢٠١٣، والأدارة التنفيذية للسياسات السكانية التي تشكلت في التاريخ المذكور أيضاً والتي ستتولى اعداد السياسات التنفيذية وتطبيقها بالتعاون مع الوزارات والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية بالقضايا السكانية.
٢. تهدف وثيقة السياسات السكانية الى تحديد التوجهات العامة بالنسبة للقضايا السكانية وتُعَدُّ بمثابة المرجع الرسمي لتوجهات السياسات السكانية في العراق، مسترشدة بنود المؤتمرات الدولية للسكان وتوصياتها.

٢.٢ مفهوم ومبادئ السياسات السكانية

تعرف السياسات السكانية بمفهومها الواسع بأنها مجموعة من الإجراءات المباشرة وغير المباشرة التي تتبناها الدولة وتنفذها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتهدف بمجملها إلى تحقيق الترابط بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في إطار التنمية المستدامة وبما يؤدي إلى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للإنسان.

تُبنى السياسات السكانية على المبادئ الأساسية الآتية:

١. احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك الحق في الحياة والكرامة الإنسانية والمساواة، والتحرر من التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين، والإيمان بمبدأ تكافؤ الفرص لجميع الأفراد والجماعات، وهي ما نص عليها دستور العراق لعام ٢٠٠٥.
٢. الاعتراف بأن الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع.
٣. الالتزام بتحقيق العدالة والإنصاف للمرأة، وتمكينها، وإزالة كل أشكال التمييز والعنف ضدها .
٤. تأكيد حقوق الزوجين في الاختيار بحرية وبمسؤولية عدد الولادات أو المبعادة بينها، والحصول على المعلومات والخدمات المطلوبة والوسائل اللازمة لتحقيق خياراتهما .
٥. تأكيد حقوق الفئات الهشة.
٦. اعتبار الشباب هدفاً وشريكاً في التنمية يمكن ان يساهم بفعالية في تحقيقها ان توفرت له عوامل التمكين التعليمي والمهني.
٧. اعتبار الشراكة الواسعة والفاعلة مع مختلف الاطراف ذات العلاقة شرطاً أساسياً لنجاح السياسة السكانية باعتبار التداخل الواسع بين المتغيرات السكانية ومختلف ابعاد التنمية الاخرى .

٣. التوجهات العامة للسياسات السكانية

- ١.٣ تعزيز وتوسيع برامج الصحة والحقوق الانجابية كافة مع التركيز على البرامج التي تستجيب للحاجات غير الملباة في مجال تنظيم الاسرة. ويشمل هذا التوجه الابعاد التوعوية والاعلامية وتوفير الخدمات عالية الجودة مع استهداف الفئات الاكثر احتياجاً وسكان المناطق الريفية وازمة الفقر في المدن.
- ٢.٣ ايلء الشباب، فتيات وفتيان، الاولوية في البرامج التعليمية التوعوية وتعزيز معارفهم ومهاراتهم بمختلف الابعاد السكانية بما في ذلك المعارف التي تضمن سلوكيات صحية في مجال الزواج والانجاب وصحة الاسرة.
- ٣.٣ تمكين المرأة وتفعيل مشاركتها، ويشمل ذلك مواجهة ثقافة التمييز حسب الجنس وتعزيز حقوقها بالتشريعات والقوانين وتمكينها من فرص العمل والمشاركة ودعم برامج محو الامية بين النساء وتعميم التعليم والزاميته للفتاة ومنع الزواج دون السن القانوني.
- ٤.٣ اعطاء الاولوية في الجهود التنموية للمناطق الطاردة للسكان بما يحد من النزوح.
- ٥.٣ الاهتمام بالجاليات العراقية بالمهجر لأدامة التواصل ولتفعيل مساهمتهم في جهود التنمية.
- ٦.٣ ادماج الابعاد السكانية في مفاصل التخطيط كافة واعتماد التشبيك القطاعي بما يضمن مشاركة القطاعات ذات العلاقة في اطار شراكة واسعة تشمل القطاع الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

٤. رؤية وأهداف السياسات السكانية

١.٤ الرؤية

تحويل الزيادة السكانية الحالية والمتوقعة من عبء على عملية التنمية إلى قوة إنتاجية تمثل محركاً ايجابياً وفاعلاً أساسياً في عملية التنمية بما يحقق رفع معدلات النمو الاقتصادي وعوامل الرفاه السكاني الاجتماعية والثقافية وغيرها.

٢.٤ أهداف السياسات السكانية

يقوم الهدف العام للسياسة السكانية على تحقيق «العيش الكريم» لسكان العراق، وهو ما نص عليه دستور العراق لعام ٢٠٠٥، بما يفضي الى : «سكان أصحاء متعلمين مندمجين اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ماهرين وذوي قدرات بشرية ومعرفية عالية، يرافق ذلك معدلات إعالمة (عمرية واقتصادية) منخفضة تسمح لهم بتحسين نوعية حياتهم وحياة أسرهم».

وتتضمن السياسات السكانية اهدافا استراتيجية طويلة الالجل ترمي إلى إحداث تغييرات كمية ونوعية في حياة السكان لبلوغ التنمية المستدامة وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، والى بلوغ معدلات نمو تتوافق مع متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية مع الحفاظ على تركيب عمري متوازن وتحقيق تقدم في خصائص السكان وفي استقرارهم ورفاهيتهم.

تهدف السياسة السكانية على المدى القصير الى احداث تراجع مهم وسريع في معدلات وفيات الامهات والاطفال الرضع والاطفال دون الخامسة من العمر وتحسين أنماط الخصوبة والنمو السكاني وتعزيز خصائص السكان في التعليم والصحة بما يحسن من اوضاع الاسرة الاقتصادية والاجتماعية ويحقق تقدماً مهماً في تمكين المرأة والشباب وتلبية حاجياتهم بما يضمن التوظيف الجيد للنافذة الديموغرافية المتوقع وصول التركيب العمري للسكان في العراق اليها خلال الفترة القادمة حين يقترب عدد السكان في سن العمل الى ٦٠٪ من مجموع السكان.



تمكين المرأة



التعليم



الشباب



الصحة الانجابية



السكن

المحاور والأهداف التفصيلية



تعزيز الشراكات



الهجرة الداخلية
والدولية والمهجرين



البحوث والدراسات
وقواعد البيانات السكانية



البيئة



الفئات السكانية
الهشة



المحور الاول - الصحة الانجابية

العراق من الدول التي تتميز بمعدلات نمو سكاني مرتفع، اذ ما يزال معدل الخصوبة الكلية في العراق مرتفعاً مقارنةً بدول العالم والدول العربية حيث يبلغ المعدل العالمي ٢,٥ ولادة حية لكل امرأة في سن الإنجاب. وحتى بالمقارنة مع دول الجوار حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية في السعودية ٣ مولوداً حياً وفي إيران ١,٦ مولوداً حياً لكل امرأة في سن الإنجاب. بدأت معدلات الخصوبة في العراق تشهد انخفاً واضحاً خلال العقود الثلاثة الماضية من ٦,٢ مولوداً حياً لكل امرأة في سن الإنجاب في النصف الاول من الثمانينات إلى ٥,٧ مولوداً حياً عام ١٩٩٧، ثم بلغ ٤,٢ مولوداً حياً عام ٢٠١٣. يمكن تفسير استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة والبطء الشديد في انخفاضها الى سن الزواج المنخفض نسبياً لدى النساء والرجال، وعدم اعتماد الفترة الصحية للتباعد بين الولادات، وارتفاع نسبة الحاجة غير الملباة لقلّة توافر وسائل تنظيم الأسرة، واستمرار تدني تعليم المرأة وانخفاض مساهمتها في سوق العمل.

كما يلاحظ من ناحية اخرى انخفاض وفيات الاطفال والامهات إذ يبلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر ٢٧ طفلاً لكل ألف ولادة حية، ويبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع ٢١ طفلاً لكل ألف ولادة حية عام ٢٠١٣. اما معدل وفيات الامهات والذي بلغ ٣٥ وفاة لكل مائة ألف ولادة حية عام ٢٠١٣ وان شهد انخفاً خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٣ الا انه ما يزال يعد مرتفعاً عند مقارنته بدول أخرى كدولة الإمارات العربية المتحدة التي يقل المعدل فيها عن وفاة واحدة لكل مائة الف ولادة حية والسعودية بمعدل ١,٨ وفاة لكل مائة الف ولادة حية.

يشهد معدل توقع الحياة في العراق تحسناً الا انه يعتبر منخفضاً مقارنة بالمعدلات الدولية وحتى بالدول المجاورة حيث بلغ ٦٩ سنة عام ٢٠١١ مقارنة بـ ٧٧,٣ سنة في الكويت و٧٢ سنة في الأردن و٧٤ سنة في سوريا.

وتجدر الإشارة الى ظاهرة ارتفاع معدل الولادات بين الفتيات اليافعات في العراق في سن ١٥ - ١٩ سنة والذي يعد من المعدلات العالية على الصعيد الدولي والعربي، حيث بلغ ٥٩,٤ ولادة لكل ألف فتاة متزوجة مقارنة بـ ٤٦ ولادة في مصر و ٣ ولادة في إيران و ٣٩ ولادة في تركيا. وهذا المؤشر المرتبط بالزواج المبكر يُعدّ أحد أكبر التحديات السكانية والصحية في العراق لما له من تداعيات سلبية عالية على تمكين الامهات تعليمياً وصحياً وتباعاً على صحة البنات وتربيتهم.

أ. الرؤية

تحسين نوعية الحياة الديرية وتعزيز الادرع الصحية للأم ولأفراد الدير وخفض معدلات وفيات الأمهات الناتجة عن مضاعفات الحمل والولادة وخفض معدلات وفيات الاطفال الرضع والأطفال دون الخامسة .

ب. الاهداف

رعاية تكفل تحسن الادرع الصحية لأفراد الأسرة كافة والصحة الأنجابية لتقليل مخاطر وفيات الأمهات والأطفال.



ج. الاجراءات

١. تكثيف حملات المناصرة والتوعية بابعاد الصحة الانجابية وبفوائد ارشاد السلوك الانجابي على صحة ورفاه الاسرة وتنمية المجتمع، وتوظيف واسع لوسائل الاتصال والاعلام لنشر المعرفة الصحية وبأبعاد الصحة والحقوق الانجابية على اوسع نطاق خاصة بين سكان الريف والأحياء الفقيرة.
٢. ضمان مراعاة بنود الوثيقة عند اعداد او تعديل القوانين ذات الصلة بالصحة الأنجابية.
٣. تطبيق قانون الاحوال الشخصية ومنع الزواج خارج المحاكم والزواج دون السن القانوني بما يحافظ على صحة الام ويضمن تربية سليمة للابناء .
٤. ادماج مكونات الصحة الانجابية في نظام الرعاية الصحية الالوية.
٥. توفير خدمات الرعاية الصحية المتكاملة للاطفال دون الخامسة من العمر وتوفير المستلزمات الطبية الخاصة وتنمية قدرات العاملين عليها، والعمل على ادخال برامجها في المناهج الطبية التعليمية.
٦. ضمان جودة الخدمات المقدمة لحديثي الولادة والأطفال الرضع من خلال انشاء المراكز المتخصصة للعناية بهم، ورفع الوعي الصحي المجتمعي حول اهمية مراجعة هذه المراكز.
٧. توفير الخدمات في مختلف مجالات الصحة الإنجابية بما في ذلك الأمومة الآمنة وتنظيم الأسرة.
٨. توفير خدمات معالجة العقم وتسهيل الوصول الى هذه الخدمات والحصول عليها بتكاليف مخفضة مع مراعاة الأولويات المنطقية والاجتماعية .
٩. إدراج التثقيف حول قضايا الصحة الإنجابية في المناهج التربوية.
١٠. اعادة فتح دائرة الصحة المدرسية لضمان توفير الرعاية الصحية للطلاب والمدرسين.
١١. توفير فرص التدريب والتأهيل اللازمة لمقدمي خدمات الصحة الانجابية بما يعزز كفاءاتهم ومهاراتهم ويحسن اداءهم.



المحور الثاني - التعليم

ان واقع التعليم اليوم وإستقراره حاله في المستقبل يشير إلى اختلالات قد أَلَمَّت بمفاصله المختلفة، ويؤشر قصور النظام التعليمي ذاته، عن تحقيق غاياته فهو لايزال وبعد عشر سنين على تجاوز المشكلات الموروثة من سنوات الدروب المتعاقبة والعقوبات الدولية، يعاني من تشوهات واضحة. وفي ظل النمو السكاني المرتفع وقصور الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية، بدأ الجانب الكمي للتعليم يتقدم على حساب تطوره النوعي وتزداد الاختلالات شدة بسبب التفاوت في توزيع الخدمة التعليمية بين الحضر و الريف، وبين الإناث والذكور.

بلغت نسبة الأمية ١٨% من السكان بعمر ١٠ سنوات فأكثر، وبلغت نسبة الحاصلين على التعليم الابتدائي فقط ٢٧% للإناث و ٣١% للذكور، ولم يتبق لمن حصل على تعليم أكثر وتأهيل علمي إحصائية فما فوق إلا ١٧% فقط. وهذه النسب تتفاوت وفقاً للنوع والبيئة، فقد بلغت نسبة الأمية بين الاناث بعمر ١٠ سنوات فأكثر ما يزيد عن ضعف مثلتها بين الذكور ٢٤,٧% و ١١,٦% على التوالي. كما ان التفاوت كبير بين الريف والحضر حيث بلغت نسبة الامية فيهما على التوالي ٢٦,٧%، ١٤,٦%، و سجلت في بغداد ادنى نسبة ٣,١%، تليها بقية المحافظات ١٩,٥% ثم محافظات إقليم كردستان ٢٣,٦%. وهذا الارتفاع في نسبة الأمية في كردستان يعكسه الظروف التي مر بها الإقليم في الماضي.

ويعزى عدم تحقق تقدم ملموس في قطاع التعليم الى عوامل عدة منها عامل تدني الإنفاق العام عليه، مما زاد في تكلفته وحال دون التمكن منه من قبل الفئات الفقيرة. كما تعكس مؤشرات تدني المستوى التعليمي بين الاناث سلبية بعض الأبعاد الثقافية المتعلقة بمكانة وأدوار الفتاة والمرأة، كما ان لتدني مستوى التعليم علاقة بالتوزيع غير المتوازن للخدمات.

أ. الرؤية

تعليم يؤمن تكافؤ الفرص ويتميز بجودة عالية وبمواكبة للتطور بما يساهم في تعزيز معارف ومهارات الأجيال الجديدة ويدعم التنمية المستدامة.

ب. الاهداف

١. انخفاض مهم وسريع في معدل الامية لاسيما بين الاناث وسكان الريف.
٢. التطبيق الكامل للألزامية التعليم الابتدائي وتحقيق الألتحاق الكامل لكلا الجنسين.
٣. توسع الطاقات الاستيعابية لمراحل التعليم كافة خاصة في المناطق الريفية والنائية.
٤. تبني الزامية التعليم الاساسي (٩سنوات).
٥. تقلص كبير في أعداد المتسربين من المدارس وارتفاع متواصل في أعداد ونسب الطلاب في الدراسة المتوسطة والأعدادية وفي التعليم العالي.



ج. الإجراءات

١. توجه الدولة سياساتها الاقتصادية الكلية والقطاعية صوب تحقيق الأهداف التعليمية التي لها صلة مباشرة مع أهداف السياسات السكانية والتنمية.
٢. إعداد السياسات التمويلية وفق معايير توازن بين النفقات والاحتياجات، هي:
 - الكفاية وتتعلم بحجم أو نسبة ما يخصص من الإنفاق الحكومي العام لتمويل القطاع التربوي والتعليمي بما يمكنه من الاستمرار بأداء دوره المطلوب زمانياً ومكانياً.
 - العدالة ويقصد بها حق كل الأفراد وتمكينهم من التعليم في كل المحافظات وبمناطقها الحضرية والريفية على حدٍ سواء دون تمييز بسبب عرق أو مُعتقد بما يكفل تحقيق المساواة التعليمية دون أي تمييز أو تهميش يعرقل فرص تعليم الإناث.
٣. التكامل مع استراتيجية التخفيف من الفقر في سد الاحتياجات التعليمية للمناطق الفقيرة وبحسب خارطة الفقر.
٤. التنسيق مع استراتيجية التربية والتعليم والاستجابة لمتطلباتها في تمكين المرأة وتقليص الفجوة الجنسانية في مجال التعليم.
٥. توسيع فرص مشاركة القطاع الخاص في كافة مراحل التعليم.
٦. إحكام التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل لتلافي مشاكل البطالة.
٧. اعتماد برامج « التعليم مدى الحياة » لمن هم في التعليم أو خارجه.
٨. توسيع التعليم المهني وتشجيع التوجهات نحوه من خلال الامتيازات والحوافز.
٩. تطوير المناهج الدراسية بما يؤمن الارتقاء بنوعية التعليم وتكوين أجيال مواكبة للتطور المعرفي والثقافة الوطنية القائمة على اساس الحقوق والواجبات.
١٠. التنسيق من أجل تمتين العلاقة التكاملية بين قطاعي التربية والتعليم العالي.



المحور الثالث - تمكين المرأة

على الرغم من الانجازات التي تحققت لصالح المرأة خلال العقود الأخيرة والمتمثلة في انتشار التعليم بين النساء ومساهمتهن المتزايدة في العمل السياسي في العراق، مازالت هناك خطوات يجب اتخاذها لتحقيق مشاركة المرأة بشكل أوسع في الحياة الاقتصادية والسياسية، بما في ذلك ما تتضمنه القوانين وبعض النظم والقواعد الإدارية.

وتعدّ مسألة تمكين المرأة وتحقيق العدالة والاندماج بين الجنسين من أكثر السياسات التي تتطلب المزيد من استنفار وتخصيص الموارد، ليس كهدف بالغ الأهمية بحد ذاته فحسب، ولكن أيضا كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويحظى هذا الميدان بأهمية خاصة في العراق، لما لهذه المنطقة من الموروثات الاجتماعية التي غالبا ما دفعت بالمرأة خارج حلبة الحوار الجاد لقضاياها وحقوقها الأساسية والسعي الملتمزم لإدماج تلك الحقوق في جميع مكونات السياسات السكانية والاستراتيجيات القطاعية.

في ضوء ذلك، لا بد أن تولي السياسات السكانية والتنمية أهمية قصوى لتمكين المرأة وإنصافها وتحسين وضعها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي فهو رهنٌ بتطوير قدراتها وتعزيز أدوارها الأسرية والمجتمعية وزيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات داخل الأسرة وخارجها.

أ. الرؤية

تحقيق العدالة والإنصاف بناءً على المشاركة المتوافقة بين الرجل والمرأة وتدعيم سياسات تمكين المرأة وتوسيع مشاركتها وممارستها لحقوقها.

ب. الاهداف

1. تحقق تقدم مهم في العدالة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة لاسيما زيادة معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.
2. زيادة مشاركة المرأة في السلطة التنفيذية وزيادة نسبة المناصب القيادية للمرأة في القطاعين العام والخاص.
3. انخفاض مهم وسريع في معدلات العنف التي ترتكب ضد المرأة والفتيات.

ج. الاجراءات

1. وضع سياسات تهدف الى حماية حقوق المرأة وحقوق الفتيات، وتتضمن هذه الحقوق تكافؤ فرص العمل والحصول على ضمان حمايتها من العادات الضارة ومظاهر العنف المختلفة. لا سيما فيما يتعلق بمواجهة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.
2. نشر المعرفة والوعي الهادف الى تصحيح مواقف الذكور والمجتمع عامة آراء المرأة وحقوقها بما في ذلك حقوقها الانجابية وفي الاختيار الحر والمسؤول للزواج والانجاب وفي التمتع بالمعرفة والخدمات الصحية.
3. اعتماد التشريعات والإجراءات الكفيلة بتعزيز مكانة وأدوار المرأة للوصول الى العدالة والاندماج.
4. تضمين المقررات الدراسية مفاهيم تعزز الاحترام لقيم المساواة والحقوق لكلا الجنسين واحترام آراء ووجهات نظر المرأة والفتاة.
5. تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي من خلال توفير فرص التعليم والتدريب وتنمية المهارات وإعطائها دوراً أكبر في سوق العمل وتأمين فرص الإقراض والإئتمان وتخصيص برامج خاصة للمرأة الريفية ومعييلات الأسر.
6. تعزيز إسهام المرأة في التنمية المستدامة من خلال مشاركتها في عمليات وضع السياسات وصنع القرارات.
7. القيام بدراسات متخصصة تشخص واقع المرأة والتقدم المحرز فيه ومتابعة هذا التقدم وتصويبه ودعمه بشكل متواصل.
8. اتخاذ تدابير فعالة لمواجهة العنف ضد المرأة كتعديل القوانين وإجراءات أخرى تتعلق بتغيير السلوك والسياسات التي تنتهك حقوق الإنسان.



المحور الرابع - الشباب

تكمن أهمية فئة الشباب وضرورة ايلائهم الأولوية ضمن السياسات السكانية والتنمية عامة باعتبار حجمهم الديموغرافي المهم والمتزايد عبر الزمن، وباعتبار كونهم الفئة الأكثر حيوية وقدرة على المشاركة الفاعلة في حجم التنمية، ولكون الاستثمار في هذه الفئة السكانية الهامة هو استثمار في الحاضر والمستقبل في آنٍ معاً.

يُعد المجتمع العراقي أكثر المجتمعات فتوة حيث يشكل السكان دون سن الخامسة عشرة أكثر من ٤٠٪ من مجموع السكان في العراق، وتبلغ نسبة الشباب ١٥-٢٩ سنة حوالي ٢٨٪ من السكان، ومن ثم فإن غالبية السكان حوالي ٦٨٪ هم دون سن التاسعة والعشرين. ونتيجة لذلك سوف تتغير التركيبة العمرية لسكان العراق ولكن بمعدل أبطأ مما هو عليه الحال في بلدان المنطقة وذلك لعوامل تتعلق بالانخفاض البطيء في معدلات الخصوبة والارتفاع المحدود في متوسط توقع الحياة.

إن الاستثمار في الشباب في التعليم والصحة يساهم بشكل جيد في اعداد المجتمع لمرحلة النافذة الديموغرافية التي تُعدُّ فرصة مهمة لأحداث نقلة تنموية مع بلوغ نسبة الشباب والسكان في سن العمل أعلاها، مما يؤدي الى تراجع معدل الاعالة الى أدنى معدلاتها ويمكن قوة العمل من رفع إنتاجيتها ومشاركتها في بناء المجتمع ووسع بالتالي من فرص الادخار والاستثمار بما يعزز النمو الاقتصادي وفرص التنمية المستدامة.

غير إن بلوغ هذه المرحلة من التحول الديموغرافي لن يأتي تلقائياً إنما يحتاج إلى استجابات موجهة نحوها في سياق السياسات الاجتماعية والاقتصادية الكلية والقطاعية، وتستوجب بالتالي سياسات للاسراع بالتحول الديموغرافي لبلوغ النافذة الديموغرافية، والتي من أبرز عناصرها تمكين الشباب تعليمياً ومهنياً وصحياً بما في ذلك تمكينه من الوعي بأبعاد الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة ومن خدماتها.

أ. الرؤية

تمكين الشباب تعليمياً وتدريباً وصحة وفي مجال النشاط الاقتصادي وتقوية انتمائهم وتعزيز مواطنتهم وتفعيل مشاركتهم ومساهماتهم في جهود التنمية صياغةً وتنفيذاً.

ب. الاهداف

١. تحسن خصائص الشباب التعليمية والصحية.
٢. تحسن في النظام التعليمي وتوافقه مع احتياجات سوق العمل.
٣. انخفاض نسبة البطالة بين الشباب.
٤. توسع في مشاركة الشباب في الشأن العام وفي الشأن السياسي وفي صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات التي تخصهم مع اعطاء دور لمنظمات المجتمع المدني الشبابية.
٥. تعزيز المواطنة والانتماء ومهارات الحوار لدى الشباب.
٦. انتشار واسع لخدمات واستشارات الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة المستهدفة للشباب في المدارس وخارج المدارس.



ج. الإجراءات

١. تكثيف فرص التدريب والتأهيل وإعادة التأهيل المهني للشباب بما يعزز فرصهم في التشغيل واعطاء الاولوية للشباب ضمن السياسة الوطنية للتشغيل باعتبارهم الأكثر عرضة للبطالة، وتشجيع مشاركة ومبادرات الشباب ذات العلاقة بالعمل.
٢. تكثيف الاستثمار في التعليم بما يضمن التنفيذ السريع لستراتيجية التربية والتعليم وضمان تناسقه مع احتياجات سوق العمل.
٣. توسيع الفرص للفتيات لتمكينهن من مواصلة تعليمهن الثانوي والعالي ورفع معدلات مشاركتهن في الانشطة الاقتصادية في القطاعين العام والخاص.
٤. الاسراع في اعتماد وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للشباب لتمكين الشباب من فرص اوسع في المشاركة وفي الانتفاع من المؤسسات والخدمات المعنية بالشباب مع اهتمام خاص بالشباب في الارياف والمناطق النائية والفقيرة.
٥. تكثيف البرامج الاعلامية والتوعوية لنشر ثقافة السلم والحوار والتفاعل مع الاخر وتعزيز قيم المواطنة والعمل المنتج بين الشباب بما يحد من سلوكيات العنف والسلوكيات غير الصحية كتعاطي المخدرات.
٦. ضمان حق الشباب والمراهقين في الحصول على المعلومات الخاصة بابعاد الصحة الانجابية وبالامراض المنقولة جنسيا باعتبارهم اكثر الفئات تعرضا لهذه المخاطر وتوفير الخدمات الخاصة بنقص المناعة البشرية (الايدز) وضمان جودتها والبرامج التوعوية بقضايا الصحة الانجابية والامراض المنقولة داخل المدارس.
٧. تقديم الدعم لمؤسسات ومنظمات الشباب وتمكينها من المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات التي تخصهم ومنها السياسات السكانية.
٨. انشاء شبكة لمنظمات المجتمع المدني الشبابية الداعمة للقضايا السكانية تتعاون مع الجهات الحكومية في صياغة البرامج والمشروعات السكانية وفي تنفيذها.



المحور الخامس - السكن

يُعد توفير الوحدات السكنية الجيدة عنصرا أساسيا باعتباره سلعة اجتماعية تستجيب للأحتياجات الأساسية للمواطنين العراقيين، فرفاه الأفراد والاسر يعتمد على النمو المستقر والتحسين في تأمين الأحتياجات الكمية والنوعية للسكن اللائق، ويعمل على توفير سبل الأستدامة والبقاء لمجتمع منتج قادر على الحركة والأنتقال من مكان الى آخر بما يتفق مع الخصائص السكانية المتغيرة والاستجابة لأحتياجات المواطنين. وتشير التقديرات الحالية للمجلس الوطني للسكان ان هناك حاجة الى ما يقارب مليوني وحدة سكنية في العراق لغاية عام ٢٠٢٠.

أ. الرؤية

ينعم المواطنون كافة بسكن ملائم ولائق وبخيارات مناسبة من حيث النوعية والموقع بما يتناسب مع امكانيات وحجم الأسر.

ب. الأهداف

تحقق انجاز مهم في تنفيذ سياسة الإسكان الوطنية والتمكن من توفير وحدات سكنية لائقة للأسر الأكثر احتياجا.

ج. الاجراءات

١. توفير السكن المناسب للأسر الفقيرة والاكثر احتياجا والتي لا تستطيع تحمل نفقات السكن المناسب خاصة ذوي الأحتياجات الخاصة والأسر ذات الدخل المحدود والتي لا دخل لها مع ايلاء اهتمام خاص بالاسر التي تعيّلها نساء.
٢. توفير التسهيلات والحوافز للقطاع الخاص وأصحاب المشاريع لتنفيذ مشاريع كبرى للسكن الذي يهدف الى تأمين مساكن مناسبة لمحدودي الدخل.
٣. الاستمرار بدعم برامج توفير القروض للمواطنين التي تسهل على المواطن تأمين حصوله على السكن المناسب.
٤. توفير الخيارات للعراقيين المتعلقة بنوع السكن وموقعه وخصائص الحيابة (الملكية) ورفع مستوى كفاءة اللنتاج السكني بما يحقق طموح المواطن العراقي.
٥. ايلاء اهمية خاصة للحد من انتشار الأحمزة الفقيرة للمدن (العشوائيات) وإعادة توطين سكانها في مواقع سكنية لائقة وتوفير الخدمات بما يحقق العيش الكريم.



المحور السادس - الهجرة الداخلية والدولية والمهجرين

شهد العراق على مدى العقود الماضية حراكاً سكانياً مهماً وفي العديد من الفترات اتسم بارتفاعه وتأثره وتوسيع تداعياته. وقد شمل هذا الحراك الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر ومن المدن الصغرى الى المدن الكبرى، كما شمل وبشكل ملحوظ تهجيراً لاعداد مهمة للسكان داخل العراق وهجرة كثيفة الى خارج العراق.

وتتعدد اسباب الهجرات هذه حسب الفترات وانواع الهجرة وتتمثل عموماً في عوامل اقتصادية وتردي الوجود المعيشية لسكان بعض المناطق كما تتمثل في ارتفاع عوامل العنف وضعف الأمن في عدد من المناطق والفترات مما دفع قسماً من سكانها الى الانتقال الى مناطق اخرى بحثاً عن مزيد من الأمن.

وعلى الرغم من ان العراق لا يزال يشهد هجرة داخلية باعداد مهمة في بعض الأحيان غير ان ظاهرتي التهجير داخل العراق من ناحية، والهجرة الخارجية وبالأخص هجرة الكفاءات والنخبة بمن فيهم رجال الأعمال تبدو من أبرز أشكال الهجرة في العراق المعاصر والتي تستدعي ايلعها الدولية في السياسة السكانية والتنمية عامة.

١. الهجرة الداخلية

تعد الهجرة من الريف الى الحضر احدى اهم مظاهر الحراك الجغرافي السكاني في العراق خلال الثمانينات وما قبلها حيث تراجعت نسبة سكان الريف من ٣٦% عام ١٩٧٧ الى ٣١% عام ٢٠١٣ وتم ذلك لصالح سكان الحضر والمدن الكبرى منها بالأخص. ولاشك ان من أهم اسباب هذا النزوح هو تردي الأوضاع المعيشية لسكان الريف وضعف الخدمات الاجتماعية والصحية وغيرها، كما لعبت العوامل الطبيعية كالصحراء والتعرية والجفاف دوراً في دفع سكان الريف للنزوح. ولا زالت أوضاع الريف والقطاع الزراعي عامة غير مشجعة على استقرار سكانها بسبب تدهورها واصبحت عوامل طاردة ومحفزة للهجرة.

وتُعد ظاهرة التهجير من أبرز الظواهر السكانية التي شهدتها العراق في العقود الأخيرة والتي دفعت بأفواج من سكان عدد من المناطق الى التنقل الى أماكن ومناطق أخرى اضطراراً. ومن أبرز أسباب هذا التهجير ارتفاع حالات العنف والاعتداءات المسلحة.

ويقدر عدد المهجرين بحدود مليوني مواطن عراقي. وعلى الرغم من نجاح سياسات الدولة في تيسير عودة حوالي نصف الأسر المهجرة فان النصف الآخر لا زال يقيم في غير محافظات الاصل. كما إن استمرار معاناة بعض المناطق من ضعف الأمن وتهديدات بالعنف لا زالت تدفع بعضاً من سكانها الى الهجرة الاضطرارية وزيادة في اعداد المهجرين.

ومن التداعيات السلبية للتهجير في العراق تردي اوضاع الاسر المهجرة السكنية والصحية والتعليمية وغيرها خاصة أولئك الذين لجؤوا الى احزمة المدن الفقيرة، مما يترتب عنه عادة ارتفاع السلوكيات غير الصحية والانحرافية وحتى سلوكيات العنف بين الاطفال والاحياء الجديدة خاصة. هذا علاوة على تأثير هذه الهجرات على الكثافة السكانية في المدن والضغط على أسواق العمل والخدمات فيها.

١ يعرف التهجير الداخلي (INTERNAL DISPLACEMENT) بأنه «اضطرار الفرد أو المجموعة الى ترك ديارهم أو مغادرة أماكن اقامتهم المعتادة لأسباب اضطرارية كالحروب أو حالات انتشار العنف أو بسبب كوارث طبيعية أو انتهاكات لحقوق الانسان أو لتفادي هذه الأوضاع.»



أ. الرؤية

استتباب الأمن والاستقرار في عموم العراق وعودة المهجرين الى أماكن اقامتهم الأصلية أو قبل التهجير، وتَحَقُّق إنجازات مهمة في ادماج النازحين في أماكن اقامتهم الجديدة للراغبين منهم، وتحسن توزيع عوامل الثروة والخدمات بين المناطق والجهات لصالح الجهات والسكان الأكثر احتياجاً.

ب. الاهداف

١. تحقق الأمن الانساني الفردي والجماعي للمناطق والسكان الأكثر عرضة لأعمال العنف بما يعزز عوامل استقرارهم.
٢. تراجع مهم في معدلات الهجرة الداخلية واستقرار سكان الريف.
٣. اندماج النازحين المقيمين في المدن اقتصادياً واجتماعياً.

ج. الاجراءات

١. توفير كل التسهيلات للمهجرين الراغبين في العودة والاستقرار في أماكن اقامتهم الأصلية.
٢. دعم القطاع الزراعي وتشجيع الاستثمار فيه وحمايته من المنافسة وتعزيز الخدمات كافة في المناطق النائية والريفية واستقرار سكان الريف والحد من نزوحهم.
٣. إعطاء الأولوية في تنفيذ الاستراتيجيات التنموية الوطنية لسكان الأرياف والمناطق النائية وسكان الأحياء الفقيرة في المدن والسكان المهجرين.

استراتيجية التخفيف من الفقر
استراتيجية حماية البيئة
سياسة الاسكان الوطنية
استراتيجية الصحة الانجابية
استراتيجية التربية والتعليم
سياسة التشغيل الوطنية
الاستراتيجية الوطنية للشباب



٢. الهجرة الى الخارج

شهد العراق موجات هجرة دولية عالية خلال العقود الأخيرة وذلك لأسباب عدّة تتباين حسب الفترات. فقد كانت تتعلق بالأخص بأسباب اقتصادية واجتماعية وبضعف احترام حقوق الانسان خلال الفترات الاولى. اما هجرة السنوات الأخيرة فقد تعلقّت أساساً بضعف الأمن وانتشار أعمال العنف عامة.

لاتوجد مصادر دقيقة حول حجم الهجرة العراقية الى الخارج، وتفيد البيانات المتوفرة ان اعداد الجالية العراقية بالمهجر قد تزايدت بشكل واسع بسبب ارتفاع افواج اللاجئين حيث قدرت اعداد هؤلاء بحوالي مليونين أو مايزيد عام ٢٠٠٧، ورغم عودة قسم من اللاجئين الى العراق يقدر بما لا يقل عن نصف مليون حتى عام ٢٠١٠ فان اعدادهم لازالت مرتفعة.

ومن أبرز التحديات التي تطرحها هجرة العراقيين الى الخارج هي هجرة الكفاءات وبشكل خاص هجرة العاملين منهم في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبحث العلمي لما لها من تأثير سلبي عالٍ على أداء وفعالية هذه القطاعات التي تمثل عصب التنمية والمورد الرئيس لتطوير خصائص قوة العمل. حيث يشكل عدد الاطباء المولودين في العراق والذين يعملون في دول منظمة التنمية الاقتصادية OECD مايزيد عن ١٨% من مجموع الاطباء العاملين في العراق عام ٢٠٠٠، وتزايدت نسبتهم الى ٢٥% عام ٢٠١٠.

أ. الرؤية

رعاية دائمة للجالية العراقية بالمهجر وتوطيد العلاقة وتعزيز الانتماء للوطن وتيسير العودة، مع التركيز على فئتي الكفاءات واللاجئين.

ب. الأهداف

١. توفير معرفة جيدة حول مختلف ابعاد الهجرة وخصائصها وخصائص الجاليات العراقية بالمهجر وتيسير التواصل مع الكفاءات بالمهجر.
٢. تعزيز التفاعل مع الكفاءات بالمهجر وتوسع مشاركتهم في جهود التنمية.

ج. الاجراءات

١. قيام الجهات المعنية بأعداد برنامج وطني متكامل يهدف الى تعزيز اواصر العلاقات مع الجاليات العراقية بالمهجر والتركيز على تفعيل مشاركة الكفاءات المهاجرة في التنمية في إطار شراكة واسعة مع الاطراف الوطنية ومع الجهات المعنية بدول اقامة الجاليات.
٢. توفير الحوافز القانونية والادارية والتي تخص الضرائب وغيرها لجلب اقصى قدر من التحويلات المالية للمهاجرين ومن استثماراتهم في العراق.
٣. دعم القنصليات ببلدان المهجر بما يمكنها من تحسين الخدمات المقدمة للجاليات ومن توفير فرص اللقاء والتشاور مع الكفاءات ورجال الاعمال.
٤. توفير المرافق اللازمة والحوافز للحد من هجرة الكفاءات التي تحتاجها جهود التنمية خاصة منها الكفاءات العاملة في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم العالي والبحث العلمي.
٥. تعزيز السياسات الهادفة لضمان حماية اللاجئين العراقيين ورعايتهم بالتعاون مع الجهات المعنية بدول اقامتهم ومع المؤسسات الدولية ذات العلاقة وتيسير اعادة اندماج الراغبين منهم في العودة الى العراق.



المحور السابع - البيئة

لم يحظ البعد البيئي للتنمية بالاهتمام المطلوب في العراق خلال العقود الماضية سواء على مستوى الاستراتيجيات الوطنية او على مستوى المشاريع. وكما يفقر العراق الى انظمة شاملة للمتابعة والرصد البيئي مما ترتب عليه تلوث واضح وملموس لكل عناصر البيئة المتمثلة بالهواء والماء والتربة فضلا عن استخدام الاسلحة المحرمة في الحروب.

أ. الرؤية

تنمية مستدامة تحقق التفاعل بين السكان والبيئة وتغير المناخ والتنمية الإقتصادية.

ب. الاهداف

1. التوسع في اعتماد مفهوم البيئة والتنمية المستدامة في المقررات الدراسية.
2. تبني برامج توعوية لفئات المجتمع كافة حول حماية واستدامة البيئة.

ج. الإجراءات

1. مشاركة الشباب بصفاتهم عناصر للتغيير في جهود حماية البيئة من خلال تنفيذ النشاطات والبرامج.
2. ادخال البيئة كمادة في المناهج الدراسية لمختلف المراحل واستحداث دراسات البيئة والتنمية المستدامة في الجامعات.
3. تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في التعامل مع المشكلات البيئية ونشر الوعي البيئي بين افراد المجتمع وترسيخ مبدأ المواطنة البيئية.
4. التأكيد على الأعلام البيئي في برامج الإتصال المرئية والمسموعة.
5. التأكيد على تنظيم برامج تدريبية وثقافية لموظفي الدولة في الوزارات والمحافظات حول اهمية استدامة البيئة.
6. دعم الاختصاصات البيئية في الجامعات والمعاهد والسعي الى تطوير مناهجها بما ينسجم مع التطورات العالمية.
7. ضمان بيئة عمل تراعي السلامة المهنية على وفق المعايير الدولية.



المحور الثامن - الفئات السكانية الهشة

١. السكان المسنون

تبلغ نسبة السكان البالغين ٦٥ سنة فأكثر ٣,١٪ من سكان العراق . وعلى الرغم من قلة أعداد كبار السن ونسبتهم من مجموع السكان لانتتوفر برامج الرعاية الصحية الخاصة بهم او برنامج ضمان الشيخوخة الذي يوفر الحماية الاجتماعية لهم حسب احتياجاتهم بالإضافة الى برامج عمل وترفيه توفر لهم إمكانات فعلية للقيام بأدوار ناشطة في المجتمع وبالحفاظ على حيويتهم.

إن ذلك يستوجب تعزيز السياسات والبرامج والمشروعات الهادفة الى توفير الرعاية اللازمة لفئة المسنين وفقا لما نص عليه دستور العراق ٢٠٠٥ بالمادة ٢٩:

اولا: الأسرة أساس المجتمع وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية، وتكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة».

ثانياً : تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل او التشرد او اليتيم او البطالة وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم، وينظم ذلك بقانون.

أ. الرؤية

الشيخوخة وكبار السن يعيشون حياة آمنة من خلال إدماجهم في المجتمع وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية لهم وفقا لاحتياجاتهم.

ب. الاهداف

١. رفع واسع في نسبة المشمولين بأنظمة الحماية الاجتماعية.
٢. توسع المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية لكبار السن ورفع كفاءة ادائها وتوسع الدعم المقدم للأسر الراعية لمسنياها.
٣. اعتماد قوانين و تشريعات واجراءات تدعم مشاركة كبار السن في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتفعيل التواصل بين الاجيال.

ج. الاجراءات

١. تنفيذ مواد الدستور المتعلقة برعاية المسنين.
٢. وضع نظام للتأمين الصحي والاجتماعي الشامل وتطبيقه.
٣. تشجيع مبادرات أهلية لتشكيل مجموعات/ شبكات على مستوى الريف والحضر لكبار السن من الرجال و النساء لإشراكهم في مجالات التعليم والتدريب ونشر الوعي الصحي في مناطق سكنهم.
٤. تشجيع منظمات المجتمع المدني على تقديم البرامج والانشطة التي تساهم في دمج المسنين في المجتمع.
٥. تعزيز بناء دور للمسنين في المحافظات من موازنة تنمية الأقاليم، واعتماد برامج واجراءات لدعم الاسر التي ترعى مسنيها.



٢. السكان ذوو الإعاقة والاحتياجات الخاصة

تشير المادة ٣٢ من الدستور العراقي ٢٠٠٥: «ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع، وينظم ذلك بقانون».

ان المؤشرات الإحصائية لسنة ٢٠١٢ تشير إلى ٣,٧% من السكان (١,٣ مليون تقريبا) يعيشون بإعاقة كاملة أو جزئية بعد ثلاثة عقود من الحروب والصراعات السياسية والظروف البيئية والصحية والاجتماعية.

أ. الرؤية

اهتمام واسع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، ودعم تكافؤ الفرص في الصحة والتواصل والتنقل والسكن والتعليم والعمل والترفيه، وتعزيز مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ب. الاهداف

١. توفر المعلومات المتعلقة بذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.
٢. تحقق توسع في نشر الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

ج. الاجراءات

١. تأسيس قاعدة معلومات عن ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، الحجم والخصائص والاحتياجات.
٢. تأهيل وتدريب ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة ببرامج نوعية متخصصة لأدماجهم في المجتمع.
٣. اعتماد حملات توعية يتم تبنيها من قبل منظمات المجتمع المدني بهدف إدماج ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في المجتمع ومناهضة الإقصاء الذي يتعرضون له.
٤. توفير المدارس والمؤسسات الصحية الخاصة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة بما يستجيب إلى احتياجاتهم الفعلية ويضمن حمايتهم.
٥. توفير الخدمات الصحية المناسبة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، ونشر التوعية الصحية في ضرورة الاهتمام بصحتهم.
٦. زيادة الدعم المقدم إلى ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في الموازنة العامة للدولة.



المحور التاسع - البحوث والدراسات وقاعدة البيانات السكانية

تشكو العديد من الأبعاد الديموغرافية والسكانية من نقص مهم في الدراسات التحليلية والمعمقة الكاشفة عن محددات ومسارات وتداعيات الظواهر السكانية وتشابكها مع الأبعاد التنموية الأخرى وتشكو من قلة الدراسات التي تترجم المؤشرات السكانية إلى توجيهات و سياسات. ونظرا إلى حاجة المخططين والمسؤولين إلى هذه النوعية من الدراسات والبيانات للتمكن من وضع الخطة والسياسات، مما يتطلب ضرورة إنشاء آلية متخصصة للبحوث والدراسات السكانية.

أ. الرؤية

توفر البيانات السكانية الموثوقة والمتجددة والمؤشرات والأدلة العلمية بما يعزز ويجدد المعرفة بمختلف ابعاد المتغيرات السكانية ويمكن متخذ القرار والمخططين من صياغة واعتماد سياسات مضمونة النجاح.

ب. الأهداف

1. التوسع في نشر البيانات الكمية والنوعية حول مختلف المتغيرات السكانية وتيسير تداولها وتعميمها على الجهات الحكومية والجهات المعنية.
2. توفر قاعدة بيانات سكانية شاملة بما تيسر نشر وتداول المعلومة السكانية وطنياً ودولياً ويعظم الفائدة.
3. تبني اعداد دراسات معمقة ومقارنة حول مختلف الابعاد السكانية بما يعزز المعرفة الدقيقة بأبعاد الظواهر الديموغرافية والسكانية عامة.
4. التوسع في فرص الحوار والتشاور العلمي بما يوفر معرفة أفضل للقضايا السكانية ويعزز السياسات.

ج. الاجراءات

1. الأنتظام في تنفيذ التعداد العام للسكان كل عشرة سنوات.
2. اجراء مسح سكانية وديموغرافية دورية (تنفيذ المسح الديموغرافي الصحي) بما يمكّن من معرفة موثوقة لحجم وخصائص الظواهر السكانية والديموغرافية والتطور الحاصل فيها ويمكن من استشراف المستقبل.
3. انشاء قاعدة بيانات سكانية متكاملة تشمل مؤشرات حول مختلف المتغيرات السكانية والعمل على تحديثها دورياً ونشرها على شبكة الانترنت لتمكين المسؤولين والباحثين من التعرف عليها بشكل ميسر ولتمكين مختلف المهتمين من الباحثين من اجراء دراسات معمقة حولها بما يعظم الفائدة.
4. اجراء دراسات حول الظواهر الحديثة والسلوكيات الديموغرافية، والقيام بدراسات تحليلية ومعمقة بما يسمح بالتعرف على الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للظواهر السكانية.
5. تشجيع مراكز البحوث والدراسات الاجتماعية والاقتصادية والباحثين على توسيع اهتماماتهم بالقضايا والبيانات السكانية وتنظيم لقاءات علمية وفعاليات حوار حولها.
6. العمل على انشاء مركز بحوث ودراسات سكانية متخصص وعالي الكفاءة.
7. انشاء اقسام للدراسات السكانية في عدد من الجامعات العراقية.



المحور العاشر - تعزيز الشراكات

ان نجاح السياسات السكانية رهمن بشكل واسع بنجاح التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات والأطراف ذات العلاقة الحكومية والأهلية، الوطنية والدولية، وبالتوسع في التعاون المتواصل لهذه الشراكات.

فالقضايا السكانية عادة ما تكون شديدة الترابط والتأثير والتأثر بالعديد من الأبعاد التنموية الأخرى، ذلك ما يستوجب سياسات سكانية ذات التشبيك القطاعي، تشترك في صياغتها وفي تنفيذها مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني التي يمكن أن تساهم بفعالية في تنفيذ السياسات خاصة تلك المعنية بالأبعاد الثقافية والاجتماعية، وبالشراكة بما يدعم فرص نجاح السياسات.

أ. الرؤية

بناء شراكة واسعة وفاعلة مع المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية والوطنية والدولية ذات العلاقة بالقضايا السكانية.

ب. الأهداف

١. تبني نهج دائم للحوار والتشاور والتوافق على السياسات و البرامج والمشروعات السكانية وكيفية تنفيذها في اطار شراكة واسعة.
٢. ضمان دعم المسؤولين والفنيين في اعتماد التشبيك القطاعي لمعالجة القضايا السكانية والسياسات المتوافقة معها.

ج. الاجراءات

١. عقد اجتماعات دورية منتظمة للمجلس الأعلى للسكان وضمان مشاركة واسعة للوزراء والمسؤولين في أعماله بشكل متواصل.
٢. عقد لقاءات فنية بشكل دوري بمشاركة الفنيين والمتخصصين من كافة الوزارات المعنية بالقضايا السكانية ومع منظمات المجتمع المدني مع الاستعانة بخبرات متخصصة بما يضمن علمية ومردود هذه اللقاءات.
٣. العمل على اشراك مختلف منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة في مراحل اعداد وتنفيذ وتقييم البرامج والمشروعات السكانية بما يعظم الفائدة ويوسع الاستفادة من الامكانيات المؤسسية الوطنية.
٤. تعزيز الشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان باعتباره شريكاً رئيساً على الصعيد الدولي ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات السكانية الدولية والمؤسسات المانحة بما يعظم الفائدة من الدعم الفني والمساهمات المالية.
٥. تعزيز التعاون والتبادل مع اللجان والمجالس الوطنية للسكان على الصعيدين العربي والدولي بما يمكن من الاستفادة من التجارب الأخرى ومن الخبرات المتخصصة في المنطقة ودولياً وللتعريف بالتجربة العراقية على الصعيد العربي والدولي.

الخاتمة

وضعت هذه الوثيقة التوجهات العامة للسياسات السكانية في العراق التي يجب ان تقترن بوضع خطط تنفيذية من قبل الجهات المعنية بقضايا السكان وبالتنسيق مع الإدارة التنفيذية للسياسات السكانية التي ستتولى متابعتها وتقويمها تحت اشراف اللجنة الوطنية للسياسات السكانية واطلاع المجلس الأعلى للسكان عليها.

ولابد من استجابة الموازنة العامة للدولة لمتطلبات تنفيذ ورصد ومراقبة البرامج والمشاريع التي يتم اقرارها سنويا في خطة العمل لتحقيق الأهداف الواردة في الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية.

الوضع الديموغرافي في العراق (مؤشرات مختارة)

السنة	قيمة المؤشر	المؤشر	
٢٠١٣	٤,٢	معدل الخصوبة الكلي (للمرأة بعمر ١٥-٤٩ سنة)	
٢٠١٣	٥٩,٤	معدل الخصوبة للمراهقات (١٥-١٩ سنة) لكل ١٠٠٠ امرأة	
٢٠١٣	٥,٧	معدل الإنجاب للنساء المتزوجات والمطلقات والأرامل (٤٥ سنة فأكثر) لكل امرأة	
٢٠١٣	٢,٨	معدل النمو السكاني %	
٢٠١٣	٦,٢	متوسط حجم الأسرة (فرد)	
٢٠١٣	٢١	معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ١٠٠٠ ولادة حية)	
٢٠١٣	٢٧	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ١٠٠٠ ولادة حية)	
٢٠١١	٦٧,٤	ذكور	توقع الحياة عند الولادة (سنة)
٢٠١١	٧٠,٦	إناث	
٢٠١١	٦٩	مجموع	
٢٠١٣	٣٥	معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠٠٠ ولادة حية)	
٢٠١٣	٦٩	نسبة سكان الحضر %	
٢٠١٣	٤١,٥	١٤- سنة	التركيب العمري %
٢٠١٣	٥٦,٤	١٥-٦٤	
٢٠١٣	٣,١	٦٥+	
٢٠١٣	٧٧	معدل الإعالة العمرية (لكل ١٠٠٠ فرد)	
٢٠١٣	٣١,٣	معدل الولادات الخام (ولادة حية لكل الف نسمة من السكان)	
٢٠١٣	٤,٥	معدل الوفيات الخام (وفاة لكل الف نسمة من السكان)	
٢٠١١	٣٠,٨	معدل المبعادة بين الأحمال (شهر)	
٢٠١٣	٢٦,٣	ذكور	متوسط العمر عند الزواج
٢٠١٣	٢٢,٨	إناث	
٢٠١٣	٢٤,٦	مجموع	

